نحو استعجال ثقافة المدرسة لتعزيز الحوار والتواصل المجتمعي.

Towards an urgent school culture to promote dialogue and community communication

محمد مناد[1]

1جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، mohammed_mennad@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/17 تاريخ القبول: 2023/8/20 تاريخ النشر: 2024/3/31

ملخص:

طبع الإنسان الاجتماعي يدفعه إلى الانخراط في الأوساط التربوية خاصة منها المدرسة، فيتشرب منها مختلف القيم الروحية والمادية معا، والتي تساعده على اكتساب أساليب ومهارات التكيف الاجتماعي مع ذاته وبيئته ومجتمعه، فالمدرسة بمثابة الإشعاع الفكري والمؤشر الصحي للتطور والوعي المجتمعي،عرفت تطورات تاريخية فانتقلت من البدائية إلى المعاصرة وأصبحت أدوراها أكثر حيوية وتأثير، خاصة أذا علمنا أن ثقافة الحوار والتفتح على الأخر وعدم التعصب للأفكار والإيديولوجيات يمر حتما عبر خلق قنوات الحوار وتعزيزها وهذا لا يكون بمعزل عن المدرسة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة المدرسية– الحوار– التواصل.

Abstract :

Social humman naturepushes him to participante in educational institutions in particular in sholar activities.Thus man can find all spiritual and material needs as well as other skills that give him the possibility to adapt with himself and with his environment,so school is considered as an element of intellectual and healthy progress besides to the social consciousness development.Humman sociètès knew historical development.So societies changed status from primitive stage to contemporary era where it began to play vital roles and efficient impact to learn the generation throught their educational training to believe in dialogue as conviction and to be opened on other civilisations,also to be against extremism and dogmatisme in all its shapes.

Keywords: The school culture- dialogue-communication.

المؤلف المرسل: مناد محمد

1.مقدمة:

لا ريب أن المدرسة تمثل أهم مكان يتشكل فيه وعي الإنسان، فهي أساس العملية التعليمية والتربوية التي يستند إليها المجتمع في تكوين أفراده وبناء منظوماته الحضارية ذات الطابع الإنساني، والملاحظ أن المدرسة عرفت تطورات كبيرة تحولت بموجبها من مؤسسة تهتم بتعليم الإنسان إلى مؤسسة تعيد تشكيله، وترتقي به للتأسيس للمجتمع الحضاري الراقي بسلوكه وأفكاره، لذلك فلا غرابه في اهتمام الباحثين التربويين بالمدرسة ومختلف التفاعلات التي تحدث ضمنها وأنظمتها الداخلية وقضاياها التربوية والإجتماعية، فالمدرسة إذا ظاهرة إجتماعية بمكوناتها ووظائفها، ساهمت وتساهم في تعزيز التراث الثقافي للإنسان، زيادة عن المعلومات والمعارف التي يتلقاها، فالمدرسة إذا هي من تُعلم الناشئة وتُكسبهم اللغة لأجل أن يتعلموا تراثهم، وهذا ما نجده في المدرسة المعاصرة التي تتكون من وحدات متناسقة منها: الأقسام والمكتبات والمختبرات وقاعات الرياضة، وأيضا الإدارة المدرسية والمناهج التربوية المقررة ومختلف النشاطات.

والمتتبع لتطور المدرسة يجد أن الأسرة تمثل المدرسة البيتية الأولى التي يمثل الأبوان فيها المسئولان المباشران عن تربيه وتعليم الأبناء، فالأب يصطحب الإبن إلى الحقل، والبنت تمكث في البيت لمساعدة الأم، وهكذا يتعلم الأبناء مختلف المهارات الحياتية لأجل التكيف والتواصل مع المحيط الطبيعي، كما تمثل المدرسة البيتية المرتع الأول الذي ينهل منه الأبناء مختلف القيم والعادات والتقاليد، إذا فالمدرسة البيتية في هذه المرحلة تمثل نظاما تعليميا تلقائيا يفتقد إلى الأسس العلمية، ثم إن عدم قدرة المدرسة البيتية على إشباع حاجيات المجتمعات البدائية دفع الأبوان إلى كُهان القبيلة الذين كانوا يؤمنون بالقوى والأرواح المستترة و لأجلها تقام الطقوس، وهو ما دفع الأبوان إلى تعليم أبنائهم هذه الطقوس الدينية وتدريبهم على تلك الحياة الروحية وهذا ما يعرف بالمدرسة القبيلية.

غبر أن التطورات السريعة وتدفق المعارف الإنسانية والعلمية وتعقد الحضارة وتشابكها، أفرز في مجتمعاتنا مشكلات كثيرة متنوعة؛ ما نتج عنه عدم وجود توازن سليم بين التكنولوجيا الحديثة وبين الحياة الإجتماعية، فظهرت سلوكيات غريبة على

مجتمعنا ومظاهر سلبية عديدة، فتدنى مستوى التعليم وانفصمت العلاقة بين المعلم والمتعلم وتزايد التوتر والتأخر الدراسي والتسرب، ولعل أهم الإفرازات السلبية لهذا التغير هو طغيان مظاهر العنف وغياب ثقافة الحوار وبالتالي انعدام التواصل المجتمعي. وإصلاح هذا الوضع يكمن في إبلاء المدرسة مزيداً من العناية والإهتمام، وهذا بإعادة النظر في مناهجنا التربوية، وفي الطرائق وأساليب التدريس ، وغرس قيم الديمقراطية وثقافة الحوار لزيادة التوازن الإجتماعي واللحمة الإنسانية، وتأسيسا على ما سبق تأتي هذه الورقة البحثية لتثير جملة تساؤلات حول الدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه المدرسة بصفتها مؤسسة إجتماعية مهمة جدا في تكريس ثقافة الحوار والتواصل المجتمعي، وذلك انطلاقا من التساؤل الجوهري التالي :

في خضم التغيرات والمستجدات العالمية وما صاحبها من تغير في سلم القيم المجتمعية: هل يمكن الاعتماد على المدرسة كآلية تربوية وتعليمية لتكريس ثقافة الحوار والتواصل المجتمعي؟ و كيف يمكن الإرتقاء بالمدرسة في تفتحها لتكون شرطا للعيش المشترك؟.

- أهمية الدراسة:

النهضة الحضارية و الإجتماعية لا تكون إلا بالتربية والتعليم ومن ورائهما المدرسة، وعليه فتكريس القيم العليا للدولة من حرية وديمقراطية ، وتعزيز سبل التواصل والحوار لبناء المجتمع وتعزيز اللُحمة الإجتماعية هي مهام أصيلة للمدرسة، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تأكيد دور المدرسة والذي لا غنى عنه في تمتين عرى التواصل بين الأفراد والمجتمعات.

- أهداف الدراسة:

من وراء هذه الدراسة نسعى لتحقيق ما يلي :

1 – التعريف بالمدرسة.

2- الكشف عن مفهوم الثقافة.

3- الكشف عن أدوار المدرسة في تعزيز الحوار والتواصل .

- **منهج الدراسة:**

لغرض تحقيق الأهداف المنشودة من وراء البحث ارتأينا إتباع المنهج التحليلي الوصفي، ابتداء من إستقراء تاريخ المدرسة ومختلف أدوراها الثقافية، ومن ثمة الوصف والتحليل والتفسير لمختلف الأفكار المتعلقة بها.

2. بين المدرسة والثقافة:

في الحياة الإجتماعية المعاصرة أصبحت المدرسة ركنا أساسيا في البناء والتطوير والتنمية وتحقيق الحوكمة، فهي تنقل الفرد من حياة التمركز على الذات إلى حياة التمركز على الجماعة، والمدرسة في اللغة إسم مشتق من درس وتدريس ومدرس ودارس وتعني الموقع الذي يجتمع فيه الفرد بمعلم يُكسبه المعرفة والخبرة(أيت حمودة، 2011،ص17).

وجاء في(المعجم الوسيط ج1، 1960، ص381):درس الشيء بمعنى طحنه وجزءه، درس الدرس جزءه وسهل ويسر تعلمه على أجزاء، فيقال درس الكتاب يدرسه دراسة بمعنى قراءة وأقبل عليه ليحفظه ويفهمه.

وجاء في القرآن الكريم في سورة أل عمران الأية79﴿كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾.

و يعرف جميل صليبا المدرسة بالمعنى الضيق لها: أنها جماعة من الفلاسفة لهم مذهب واحد ونظام واحد ومكان واحد للإجتماع ورئيس أو عدة رؤساء يتعاقبون على التعليم، والمدرسة بالمعنى الواسع الجماعة من العلماء أو الفلاسفة ينتسبون إلى مذهب واحد أو يُدافعون عن مبدأ أساسي واحد(صليبا،1982،ص385-359).

وتعددت تعريفات المدرسة بين الباحثين التربويين، فهناك من يرى بأنها مؤسسة مهمة لأنها صمام أمان لعملية التواصل بين المجتمعي داخل الدولة، غايتها إعداد الأجيال الجديدة وتحقيق الاندماج المجتمعي.

وهناك من يعرفها بناء على مكوناتها وعلاقاتها المختلفة التي تقوم بين المعلمين والتلاميذ، ومن ثمة أدوارها التي تتركز أساسا في ترسيخ القيم والمعايير الاجتماعية التي تضبط مختلف الأدوار المستقبلية لمرتاديها، أن المدرسة تعتبر شكلا من أشكال

إعادة توليد المجتمع وإنها مجعولة للحفاظ على البنية الإجتماعية التقليدية ولاستمرار بقائها (أفانزيني،1981،ص20).

وعليه فالإنسان ينمو ويتطور ضمن جماعة، والبيت والمدرسة يمثلان بيئة اجتماعية يتفاعل فيها الأفراد، والمدرسة هي من تقوم بالعمل التربوي لتنشئة الأفراد لأجل استمراره وإعداد الأفراد للقيام بمسؤولياتهم، و لذلك فالمجتمع يتأثر بمختلف الظروف المحيطة به وعليه تختلف المناهج التربوية بتغير الأزمنة والأمكنة، والسياق الاجتماعي ينعكس على التربية بشكل واسع فالمدرسة بناء إجتماعي يستمد مقوماته المؤسسية من التكوين الإجتماعي العام، وهي من ترسم النشاط التربوي ويدعو إلى تنميته (علي الحاج، 2003، ص242).

إذا فالمدرسة من الناحية التشريعية تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي فهي توضع تحت وصاية الوزارة وهي كبقية المؤسسات العمومية.

ومن خلال هذه التعاريف للمدرسة نلحظ أن أهميتها لا تقتصر على الجانب التعليمي فقط وإنما تمتد إلى الجوانب الإجتماعية والذاتية للفرد ولعل من أهم وظائف المدرسة دمج المعارف التي يتلقاها المتعلم لتتحول إلى مهارات سلوكية، كما أن المدرسة تقوم بتحويل مجموعة من القيم الجاهزة والمتفق عليها إجتماعيا .

كما أنها تقوم بإعداد شخصية متكاملة داخل الإطار الإجتماعي، فتعكس خصائص المجتمع وشخصيته الوطنية، كما أنها تُعِد الفرد حتى يكون منتِجا في مختلف مجالات الحياة، كما تزرع محبة الوطن في نفوس أبنائها، وتقوم بتوفير بيئة إجتماعية من شأنها تنشئة التلميذ وتكوين شخصيته تكوينا حتى يستطيع التفاعل مع المجتمع والعمل على تطوير ذاته وغيره وبناء حضارته.

فالمدرسة تهتم بفهم شخصيه الطفل وتحسين قدراته كأساس للعملية التعليمية، كما أنها تقوم بتكملة الأدوار التي تقوم بها الأسرة والمسجد، من خلالها تستطيع المدرسة المحافظة على الأطر الإجتماعية، فتنقل التراث الثقافي وتحفظه من الإندثار.

لذلك فالمدرسة تُعَد بحق المصنع الذي يُصنع فيه الفرد، فهي تقوم بوظيفة إعادة إنتاج قيم المجتمع فتُكوِن لنا فردا يستطيع التفاعل الإجتماعي الإيجابي ويكون مُدركا لمتطلبات مجتمعه، فيعمل بجد وشغف على حل مشكلات المجتمع.

وإذا كان الفرد كائنا إجتماعيا يتطور ويتغير بتبدل الإرث الإجتماعي والتراث الثقافي، ولما كانت المدرسة أحد الأنظمة الإجتماعية فإنها تمثل عاملا مهما في اكتساب الأفراد للثقافة الإجتماعية والثقافات العالمية فالمدرسة تضطلع بمهمة تثقيف الأجيال المختلفة وتبدأ مع ولادة الفرد وتستمر هذه الثقافة وتدوم معه حتى يموت. والثقافة مفهوم واسع تشير إلى دلالات مختلفة وترتبط ارتباطا وثيقا بمصطلحات أخرى كالمدنية والحضارة .

فالثقافة في اللغة:" تدل على التهذيب و الصقل، فالرمح المثقف هو الرمح المقوم المصقول"(بدران وفاروق،1993،ص93)، و يرى ابن خلدون "أن الثقافة هي كل ما أنتجته يد الإنسان وفكره"(جرادات وآخرون،2008،ص55).

والثقافة إصطلاحا : تشير إلى ذلك النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والإتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك وكل ما يُبنى عليها من تجديدات أو ابتكارات أو وسائل في حياة الناس، وهي ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفنون والقيم والقانون والعادات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع" (عفيفي،د.ط،ص133).

إن الثقافة تمثل طريقة الحياة وهي تتنوع بتنوع المجتمعات الإنسانية، فلكل مجتمع ثقافته الخاصة، وهي تمثل عناصر عامة يشترك فيها جميع الأفراد كاللغة والعقيدة وغيرهما، وهي رابطة تجمع الأفراد وتُقوى فيهم الشعور بالإنتماء والإعتزاز، والتربية المدرسية حينها تساعد على تقمص واكتساب هذه العناصر.

كما أن للثقافة خصوصيات تتعلق بطبقات المجتمع وألوانه وفئاته، فللجامعة خصوصياتها الثقافية وللمدرسة خصوصياتها وهكذا، وهذه الخصوصية تمثل مصدر إبداع وتجدد للفرد والمجتمع، وهي ضرورية وحيوية لأنها تُشجع على المبادرة والتطلع لما هو جديد.

وإذا كانت الثقافة ظاهرة إجتماعية، فإن ديناميكية المجتمع وتفاعله الحضاري يصاحبه تغيرات خاصة الثقافية منها، فتهُب على المجتمع ثقافات جديدة تُعرف أنها متغيرات ثقافية، وهي تمثل طاقة جديدة للمجتمع، وإن كان هناك اختلاف حول تأثيرها وانعكاسها على الثقافة الوطنية، لذلك فأثرها واضح جلي على البُنية الإجتماعية والقيم

السائدة، وهنا يظهر التأثير القوي للتربية المدرسية، لذلك نجد أن النظام التربوي يرتبط بثقافة المجتمع لأجل المحافظة على الخصوصية الثقافية وتطويرها لمواكبة التجدد الحضاري.

واستقراء التاريخ الثقافي للإنسان يكتشف أن ما وصل إليه القدماء من حلول لمشاكلهم المختلفة: الطبيعة والإجتماعية هي أساس تكَوُن الثقافة، ثم أقرها المجتمع بعد ذلك عندما أدرك قدرتها وفاعليتها في مواجهة مشكلات الحياة، ثم إن هذه الثقافة يُكَرسها المجتمع و يتوارثها عبر أجياله عن طريق التربية المدرسية، لذلك فإن" التربية كأداة إيجابية من أدوات التنمية الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والعلمية تستمد فلسفتها وأهدافها وخططها ومناهجها من ثقافة المجتمع"(إسماعيل علي،2007،ص98)، فالثقافة يتعلمها الفرد ويكتسبها عن طريق التفاعل الإجتماعي المدرسي فتتكون لديه مهارة التفكير والتصرف والشعور والتعامل حسب طبيعة الثقافة وتطورها.

إن المؤسسات التربوية – خاصة المدرسة– بأشكالها المختلفة تقوم بتطوير الثقافة وتغيير عناصرها، كما أنها تقوم بتثقيف الأجيال، فإذا كانت المدرسة تساعد على تغيير المجتمع، فإن أمر التغير الثقافي أوسع بكثير من التغير الإجتماعي، فالثقافة إرث إجتماعي وهي نتيجة تراكمات واسعة شملت جميع جوانب الحياة الإنسانية، فالثقافة من صنع الإنسان ولهذا كان التغيير الثقافي عبارة عن عملية تفاعل إنساني ينميها ، الفكر الخلاق والإختراع، فإذا تغيرت الثقافة تغير المجتمع، ولهذا كانت التربية محركا لنهضة المجتمع وتقدمه لأنها هي من يحفظ ويطور الثقافة ويُغيرها.

كما أن المدرسة بكل ما تتضمنه من مناهج هي الأصل الذي تبنى عليه الحضارات، ولكن شرط أن تكون العملية التربوية عمليه متكاملة وواضحة وهادفة، وإذا كانت الثقافة تشمل الزمن الإنساني بأبعاده الثلاث الماضي والحاضر والمستقبل، فإنها أداة تكيف للإنسان مع بيئته، ما يساعده على التعلم، لهذا كانت الثقافة تعبير عن قدرة الإنسان على التعلم، فقدراته واستعداداته النظرية ضف إليها إبداعه لأدوات التواصل كاللغة، مَكَنَته من السمو في سلم الكائنات حتى أصبح سيدا على الطبيعة، وسيادته لم تكن من عدم بل بُنيت على أساس ما أنتجه من ثقافة.

كما أن التغير الثقافي وظهور أنماط جديدة يعود بالدرجة الأولى إلى دور المدرسة وتفاعلها المستمر مع التغيرات الإجتماعية، لذلك فلا يمكن الفصل بحال من الأحوال بين التربية المدرسية والثقافة والمجتمع.

والمجتمع يتضمن ثقافات متباينة، ما ينتج عنه صداما ثقافيا واجتماعيا يؤدي إلى تغير وتطور الثقافة الإجتماعية ومختلف النظم، لذلك فالثقافة هي حركة مستمرة بسبب حركية وحيوية القوى الإجتماعية لذلك كان "لابد أن تتأثر التربية بهذا التناقض وهذه الحركة داخل الثقافة حيث أنها السبيل إلى تمكين الأفراد من المفاهيم والأفكار والوسائل الكفيلة بتغيير ثقافتهم وتطورها"(عفيفي،د.ط،ص153) .

إن الثقافة خاصية إنسانية كما التربية، ومرونتهما تحقق للفرد التكيف الأمثل مع البيئة، فالثقافة تُشعر الفرد بالإندماج الإجتماعي والتوافق مع المعايير والقيم والسلوكات، مما يعزز روح المواطنة والإنتماء، والثقة بالمعايير الإجتماعية السائدة، وهذا ما يسهل عملية التواصل الإجتماعي، لهذا تمارس الثقافة الإلزام على الأفراد للقيام بالواجب الإجتماعي، مما يجعلهم "خاضعين لثقافة مجتمعهم من أفكار ومعايير سلوكية وقيم، ولا يستطيعون أن يشُذوا عنها وإلا نبذهم المجتمع"(إسماعيل علي، 2007، ص99).

3. علاقة المدرسة بالتغير الثقافي:

تتنوع وظائف المدرسة الثقافية حسب طبيعة المجتمع والأفراد، ومدى تطور الثقافة نفسها أو تخلفها، فإذا كانت الثقافة متنوعة إما مادية كالبناء، والأثاث والطعام وغيرها، ومعنوية كالزواج، العلاقات الأسرية، فإن للمدرسة أيضا وظائف ثقافية، وهي لا تعدو أن تكون مادية وروحية:

فهي أولا تحدد طريقة بناء الأجيال وتعرفهم بأصول تكوينهم وتربيتهم، والطرق التي تُمكن الإنسان من إشباع حاجاته، فالبقاء لا يعني الصراع ومحاربة الطبيعة كما لا يعني تغييب العقل والإكتفاء بالجهد العضلي فقط، لأن التاريخ يكشف أن الإنسان البدائي العبد للطبيعة كان بسبب بدائية وسائله، ومحدودية تفكيره، وانعدام أدواته، ثم تطور تدريجيا في سلم الكائنات إلى أن تحققت له السيادة، فما مر به من ظروف وأحوال شكلت خبرات وتراكمات معرفية هي ما يُعرف بالثقافة.

كما تُحدد المدرسة طريقة تربية الأبناء وتعليمهم، ويظهر ذلك من خلال حرص المجتمعات على نقل التراث –الثقافة– إلى الأجيال ومحاولة غرس المفاهيم من عقائد وآداب وقوانين وضعتها الجماعة لتحقيق التواصل بين الأجيال وتحقيق التوافق بين الفرد والجماعة، لهذا تسعى المدرسة إلى تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية من خلال مساعدته على اكتساب ثقافة مجتمعه، لأن الشخصية الفردية لا تتكون من فراغ بل في بيئة طبيعية اجتماعية وثقافية محددة.

كما أنها عامل مهم في تنظيم العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، فتحدد معايير السلوك وما يجب أن يكون، ولهذا فالوظيفة التاريخية للمدرسة ثقافيا هو تحقيق الأصالة، وربط الأفراد بتراثهم وماضيهم، وهذا لا يعني تقوقعها على ذاتها، فهي محكوم عليها بالتطور والعصرنة، لهذا تقوم على" إعادة ترتيب العلاقات مع الماضي في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على بناء العلاقة مع المستقبل" (غريب، 2013، ص183)، فالماضي ليس الحاضر لأن حدة الصراع والنزاع زادت العلاقات الإجتماعية الإنسانية العالمية تأزما، فنجد داخل المجتمع صراع نُخب ثقافية فهذا علماني وآخر إسلامي وهكذا وبين الشعوب نجد أمة متحضرة وأخرى متخلفة وهكذا، لهذا يكمن دورها في إرساء أسلوب حوار وتفكير ونمط حياة تغرس في نفوس الأفراد وتعزز اجتماعيا بالمحافظة عليها، كما ينبغي أن تُحتَرم عالميا لأن التفتح الحضاري لا يعني الذوبان والإنسلاخ، والأصل لا يعني التقوقع والجمود، لهذا فهي عامل توفيق وتلاحم بين التراث والمعاصرة.

كما أنها قوة تدفع إلى الحياة والإستمرارية والتنمية وبدونها تفقد الإنسانية إنسانيتها لتنزل إلى الحيوانية، فالثقافة هي الحرية، والبناء والديمقراطية والوحدة، والتكامل ولإنجاز هذا العمل الحضاري لابد من إقامة كتلة تاريخية تنطلق من قاعدة الإهتمام بأولوية المسألة الثقافية، وذلك لخلق إجماع فكري" (غريب، 2013، ص183)، إذن فهي حياة لأنها تجديد وإبداع وهي أساس كل تخطيط وأصل كل نجاح .

4.واقع التواصل المجتمعي وأسباب انعدامه:

يتخذ التواصل صورا وأشكالا عديدة قد يظهر من خلال العلاقة التفاعلية التقاربية الترابطية التي تنشأ بين طرفين أو عدة أطراف (الوالدين والأبناء مثلا، أو بين التلاميذ والإدارة وغيرها من الأشكال)، وهو كثقافة وسلوك حضاري يأخذ مجريين:

– محاولة فهم لأفكار ومشاعر الآخرين.

– ثم الرد عليها باستجابة نافعة أي تقديم المساعدة.

وهذا يعني أن التواصل يحتاج إلى مهارة الإصغاء ومراقبة وفهم أفكار الآخرين، ثم مهارة إيصال الأفكار المساعِدة وتقديم الدعم.

وفي الحقيقة هناك عدة أسباب تربوية وإجتماعية ونفسية تَحُد من تحقيق التواصل الإيجابي بين الآباء والأبناء داخل الأسرة، فالخصام والصدام والجفاء بدل التفاهم والتوادد والتكامل والإندماج مع الأبناء، تجعل من الأبناء سبيلا لنقل هذه العدوى إلى الوسط المدرسي، فعندما يألف الطفل هذا السلوك يمارسه على غيره، ثم إن غياب ثقافة الحوار الأسري، وغياب أساليب التواصل النفسي والعقلي، ثم عدم الإصغاء لمتطلبات الطفل وإهمال حاجاته العاطفية، وعدم تلقين الطفل مبادئ الحوار وآداب التعامل، وعدم امتلاك الوالدين لمعارف حول سيكولوجية كفاءات الطفل التواصلية غالبا، وأساليبها التربوية والتواصلية كلها مسببات لانتشار العنف وغياب روح التواصل، ثم العمل وما ينجر عنه من ضغوطات خاصة على المرأة قد يكون سببا لإهمال المرأة لشؤون بيتها خاصة ساعات العمل اليومي–08ساعات– فتبتعد شيئا فشيئا عن متطلبات أبنائها وحاجتهم للحنان والعطف،فالتعب والإرهاق والاحتراق العصبي للوالدين بسبب العمل قد يكون مطية لغياب الحوار والتواصل الأسري، وكذلك التسلط والتربية القامعة التي يمارسها بعض الآباء على الأبناء،وعدم الاجتماع خاصة وقت الغداء والعشاء للاستفسار عن يوم الأبناء وعن دراستهم وحاجاتهم،وعدم فتح أبواب النقاش حول اهتمامات الأبناء، وغرس روح العزلة والوحدة خاصة في ظل سيطرة ثقافة الهواتف الذكية وتوفر الانترنت وما نجم عنها من أراض عصابية ونفسية، وهناك أساليب التربية الفاشلة التي تقوم على إضعاف شخصية الأبناء: أما

بالدلال المفرط أو القمع والشدة ،فنكون أمام شخصيتين متناقضتين: إما قاسية أو ضعيفة مهتزة لا تثق في وجودها (رويم وغربي،2013، ص11-ص15). فإذا كان الحال هكذا فلا بد من أثار خطيرة تهدد كيان الفرد والمجتمع بسبب غياب الحوار والتواصل، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

-سيطرة الانفعالات القديمة كالغضب والحقد والكراهية على السلوك الفردي وامتدادها داخل النسيج الاجتماعي، مما يهدد كيان الأسرة والمجتمع ككل، ومن ثمة تفسخ العلاقات الانسانية الاجتماعية، فتنتشر السلوكات الانحرافية والشاذة، والعقوق وروح الاتكال، واللجوء إلى العنف إما لإثبات الذات أو حل المشكلات الاجتماعية، فتسود الفوضى وتطغى سبل التباعد والتفكك والعقوق والحرمان، فتتحول الحياة إلى حلبة صراع وتنزل الانسانية إلى مستوى البهيمية، ويطغى قانون الغاب.

وهناك أسباب أخرى تتعلق بالمدرسة ذاتها، وهو ما تؤكده المناشير الصادرة عن وزارة التربية والوطنية خاصة ما تعلق بالعنف والعقاب داخل المؤسسات التربوية،والتي تُعزز هذا الطرح ، ويمكن الإستدلال ببعض هذه المناشير ومنها:

-المادة 21 من القانون التوجيهي للتربية المؤرخ في 23 جانفي2008 - الوطنية رقم 04/08.

-المنشور رقم 23 المؤرخ في 20 ماي 1984المتعلق بضرب التلاميذ.

-المنشور رقم 50 المؤرخ في 10 نوفمبر 1987المتعلق بمنع العقاب الجسدي.

171المؤرخ في 1 جوان- / القرار رقم 2 سنة1992المتعلق بمنع العقاب البدني والعنف تجاه التلاميذ في المؤسسات التعليمية.

94المؤرخ في- / 15 المنشور رقم26 جانفي1994 المتعلق بمنع العقاب البدني.

-التعليمة رقم 96 المؤرخة في 10 مارس 2009المتعلقة بمحاربة العنف في الوسط المدرسي.

إن المناشير السابقة جاءت من أجل تنظيم الحياة المدرسية، وتكريس ثقافة الحوار المدرسي وتهذيب السلوك التربوي ليتماشى مع اتجاهات السياسة التربوية للدولة الجزائرية في تكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتفتح ونبذ العنف، وتم تشريعها بعد الانتشار المفزع لظاهرة الاعتداء والعنف داخل الأوساط التربوية خاصة المدرسة،

وهذا حتى ينتبه القائمون على شؤون إلى أن الأساليب التسلطية القامعة مخالفة تماما لكل النصوص المنظِمة للحياة المدرسية،فالأساليب التربوية المعاصرة تقوم على اكتشافات مهارات الطفل والارتقاء بملكاته وتكوين كفاءاته،وهذا لا يكون بالإكراه والتخويف والعنف، بل يكون بالاهتمام والحب والرعاية، وأي إساءة لشخص المتعلم إما بالعنف اللفظي أو المعنوي، أو ممارسة أي ضغط عليه قد يُعيق بناء شخصيته ويهدر مهاراته واستعداداته الذهنية والجسمية والنفسية، مما يُرسخ لدى المتعلم ثقافة التسلط وإهمال صوت العقل والحوار والتواصل ونبذ التعصب تقليدا لما اعتاد عليه في المدرسة،فتكون المدرسة حينها متهمة بقتل ثقافة الحوار والتواصل الحضاري.

كما أن قسوة المعلمين واستخدام العقاب،البدني أو النفسي، وتسلط الإدارة المدرسية، وانعدام روح المسؤولية والمفاضلة بين المتعلمين تبعا للمكانة الإجتماعية والوضع المادي للأسرة، وأحيانا ممارسة المعلمين للعنف على التلميذ مما يؤدي إلى ردات فعل غير متوقعة، وإهمال وقت النشاطات والنشاطات التربوية التي تتفق مع ميول التلاميذ، خاصة الأنشطة الرياضية والألعاب الترفيهية وغيرها، وحتى طرائق التدريس التقليدية، واستخدام الأسلوب التقليدي في التعليم،إضافة إلى عدم إلمام المعلم بحقوقه وواجباته، أسباب كثيرة لإنعدام ثقافة الحوار والتواصل المجتمعي، وهنا تتمظهر الأزمة التربوية من خلال التناقض الصارخ بين المنظومة التعليمية التربوية وبين معطيات البيئة الإجتماعية، فيتعارض التوجه العام للمدرسة مع فلسفة المجتمع، فتُهدم القيم ويغيب الحوار ويَعلوا صوت الصراخ على التفاهم والتواصل.

وللنمو السكاني المتزايد والإكتظاظ السكاني في المدن تأثير سلبي على المدرسة في القيام بأدوارها الحضارية: مما يزيد من عدد المتعلمين في القسم الواحد، ثم انتشار التسرب المدرسي، وانتشار الأمية والجهل، ومما يزيد من حدته وسرعة تفاقمه هو المستوى الإقتصادي للدولة ودخلها القومي ومقدرتها على تحقيق حاجاتها المادية وتحكمها في التقنية ووسائل الإنتاج وطبيعة الممارسة الإقتصادية.

وللمناهج الدراسية دور في حدوثه فالمناهج الدراسية الكلاسيكية عقيمة وغير مواكبة لتطورات الحياة ومتطلبات المجتمع، فهي تعيش في عزلة عن الواقع المعيشي

للمتعلم، مما يجعل المتعلم يعيش نوعا من الإغتراب عندما ينهي تعليمه فيصطدم بحياة إجتماعية تتعارض مع ما تعلمه في المدرسة.

5.دور المدرسة في تعزيز التواصل في المجتمع المعاصر :

يقضي الإنسان جل وقته في الإتصال، وتتعدد أشكال هذا الإتصال وصوره، لكنه لا يخرج عن نطاق التعامل الإجتماعي من خلال التجارة والمشاركات اليومية في مختلف الظواهر الإجتماعية والممارسات السياسية والإدارية وغيرها، فالإنسان الإجتماعي يتميز بسهولة الإتصالات، له القدرة على الإستماع والقدرة على التعبير لذلك يكون ناجحا مهنيا وإجتماعيا.

والمجتمع الجزائري كغيره، تتعدد فيه سبل التواصل وطرقه، إلا أن ارتفاع نسبة الأمية وطغيان الأسلوب التسلطي في المعاملات اليومية خاصة في البيت والشارع وأساليب الإدارة يجعل من التواصل يمثل مشكلة حقيقية، لأن قيم الديمقراطية والحوار تمثل قيما جديدة لم يعتدها الإنسان الجزائري، ويمكن استقراء هذه الحال من خلال ضعف كفاءات وقيم الحوار والإتصال الإجتماعي، فالتسلط والرغبة في الإستحواذ على الكلمة ومنع الرأي الأخر وعدم تقبله وعدم التفاهم، وانتشار العنف اللفظي والكلمات الشائنة يزيد في تفسخ العلاقات البينية "الأنا والأخر".

ومما زاد الأمر خطورة هو استفحال المظاهر السابقة في المحيط المدرسي وفي النظام التعليمي، وتمثل الظروف الدراسية والإمكانات المُسَخرة وبرامج التدريس وطرقه وأهدافه وكفاءة المدرس ووضعيته الإجتماعية عوامل مؤثرة في النتائج الدراسية كما تمثل شرطا لنجاح الفعل التربوي، ومخرجات التعليم، وإذا ما حاولنا الوقوف على المدرسة الجزائرية ومختلف الإصلاحات التي تشهدها ندرك تماما العناية المسئولة والجادة لضرورة تكريس قيم الديمقراطية وتفعيل ثقافة الحوار خاصة بعد الظروف الأمنية والسياسية التي عاشتها البلاد، وما القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08/04 إلا شاهد على ذلك، ومن ثمة تمثل المدرسة آلية ومؤسسة مهمة جدا في خلق الإنسان المتعلم المتشبع بقيم الديمقراطية وقبول الأخر والمقتنع بثقافة الحوار والرأي الأخر.

وفي ظل التغيرات المحلية والعالمية السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية أصبح لزاما على المدرسة أن تضطلع بهذا الدور في تدعيم ونشر المهارات الحوارية وتعميمها.

1.5 متطلبات التواصل المجتمعي:

إذا كان التقدم التكنولوجي قد أحدث إنفجارا معرفيا رهيبا جعل من العالم قرية صغيرة، خاصة بظهور الأنترنت والتكنولوجيات الرقمية ومواقع التواصل الإجتماعي وغيرها، فإن حجر الأساس في كل هذا يبقى الإنسان: باعتباره مصدر الإتصال ووجهته، وعليه يمكن تنمية وتهذيب طرق الحوار وإكساب الفرد مهارات حوارية، والتي من خصائصها ما يلي:

–القدرة على التنفيس والبوح بالمكنونات والقدرة على التعبير بأسلوب مهذب وراق وبليغ.

– قبول الأخر واحترام الرأي الأخر في مختلف تقييماته وأحكامه.

– الرجوع إلى الحجة والبرهان والدليل كأسلوب للإقناع.

– الإستماع إلى الأخر وفهمه والتأكد من المقصود.

– عدم التصلب للآراء، والتحاور بطريقة حضارية وواضحة.

– عدم السخرية والحط من قيمة الأخر وإلحاق الضرر به.

– تجنب العنف اللفظي والكلمات النابية في الحوار.

– الحكمة في الجدل والدعوة بالأحسن وما يليق بالإنسانية .

2.5 طرق تدعيم ثقافة الحوار:

تتنوع وسائل دعم ثقافة الحوار تبعا لخصوصيات المجتمع وقيمه وثقافته ووسائطه، غير أن ما يميزنا كمجتمع عربي مسلم، هي المقومات الأساسية التالية: الإسلام العروبة وقيم نوفمبر، وهذه الميزات تُوَرث وتُجسد من خلال المدرسة والمحافل الإجتماعية من مسجد وزوايا وجمعيات وغيرها، إلا أن الدور الرئيسي يرجع دوما للمدرسة بوصفها المرتع الخصب الذي تنهل منه الأجيال قيمها وثقافتها ومبادئ الحرية والديمقراطية، فالمدرسة كمؤسسة تربوية مهمة لها أدوار منها :

– وضع ثقافة الحوار كهدف للمدرسة وللمنظومة التربوية.

– التربية الإجتماعية والدينية والوطنية والمدنية كلها مواد ومواضيع مهمة صيغت لأجلها المناهج و وُضعت النصوص والكتب لتعزيزها وتثبيتها لدى المتربي.

– الممارسات التربوية المعاصرة بأساليب الحوار المتمدن سواء بين المتربين أو الطاقم الإداري تُنمي لدى الأفراد روح قبول الأخر والحوار البناء، وإبداء الآراء والتشاور لذلك

تساهم المدرسة خصوصا وطرق التربية عموما في تعزيز مهارات الحوار، وعليه فالتربية والمدرسة عليهما عبء ممارسة أدوارهما بكل جدية ومهارة لتكريس مبادئ الحوار وتحقيق التواصل الاجتماعي.

– كما تعمل التربية المدرسية والضبط الإجتماعي على توجيه السلوك وتحديده وتبيانه، على أساس أنه ما يجب أن يكون وما هو متقبل إجتماعيا حتى لا يكون هناك تناقض بين ما يسلكه الفرد وما يريده المجتمع و يهدف إليه.

لذالك فالضبط الإجتماعي الذي يستند إلى المدرسة كدعامة له، يمارس السيطرة والجبر على أفراده لكنها سيطرة إيجابية لأنها تشجع وتحفز الأفراد على الإلتزام بقواعد السلوك المرغوب فيه، فهي ليست إكراها أو عنفا بل طريقة إيجابية خاضعة للقانون والعقيدة وما هو متعارف عليه إجتماعيا .

وتظهر مؤسسات الضبط الإجتماعي في مختلف الأجهزة والأدوات كالإعلام والمكتبات والمحاكم والقوانين وحتى المؤسسات التربوية، وتكامل هذه المؤسسات هو أساس نجاح الضبط خاصة عند تفعيل دور المؤسسات التربوية بما فيها المساجد لأجل تحقيق علاقات إجتماعية أخلاقية مبنية على الإحترام و تقبل الأخر، وتكريس ثقافة السلم والتعايش وحقوق الإنسان.

6. خاتمة:

التغيرات العالمية والمحلية تفرض على المنظومة التربوية ضرورة المسايرة، لا الوقوف والمشاهدة، فرياح العولمة بسلبياتها وإيجابياتها فرضت واقعا جديدا: يتضمن قيما وثقافة جديدة، هذا ما يستدعي التفتح الديمقراطي ووجوب توفير مناخ جديد وظروف مناسبة لإشاعة قيم الحوار وثقافته وتعزيز التواصل الإجتماعي، وتربية الأبناء وأفراد المجتمع على ممارسة الحرية فكرا وإبداعا وقبولا للأخر لتحقيق اللُحمة الإجتماعية وتمتين العلاقات التواصلية الإجتماعية.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. – أحمد محمد علي الحاج، ط2003،2،أصول التربية،دار المناهج،عمان الأردن.
2. – محمد الهادي عفيفي، بدون طبعة أو سنة،في أصول التربية – الأصول الثقافية للتربية– مكتبة الأنجلو مصرية.
3. –علي سعيد إسماعيل، ط 1، 2007. أصول التربية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. – عبد الكريم غريب، ط1، 2013 ، فلسفة التربية ، منشورات علم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، الجزائر.
5. – بدران شيل. فاروق محفوظ، ط1، 1993،أسس التربية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية .
6. – عزت جرادات، عبيدات ذوقات، أبو غزالة هيفاء، خيري عبد اللطيف، ط1 ،2008 .أسس التربية . دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.
7. –مجمع اللغة العربية،196،المعجم الوسيط ،ج1،مطبعة مصر،القاهرة.
8. – جميل صليبا، ج1982،2،المجمع الفلسفي،دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان.
9. –غي أفانزيني، ط1981،1،الجمود والتجديد في التربية المدرسية:تر:عبد الله عبد الدائم،دار العلم للملايين،بيروت لبنان.

المقالات:

1.– أيت حمودة حكيمة ،2011،أهمية المدرسة في تنمية القيم السلوكية لدى التلاميذ ودورها في تحقيق توافقهم الإجتماعي،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية عدد خاص معهد علم النفس وعلوم التربية،جامعة الجزائر،المجلد03العدد05،من15–64.

المداخلات:

1.– فايزة رويم ، صبرينة غربي ،(2013) معوقات التواصل الإيجابي داخل الأسرة وسبل التدخل (اقتراح برنامج لتواصل مع الأبناء)، الملتقى الوطني الثاني حول : الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة ،الجزائر.